وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلـة–

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي فرع : العلوم الاقتصادية

العنوان:

تقييم صيغ التمويل المستخدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة ولاية المسيلة

إعداد الطلبة :

_ بوخاري فضيلة

_ قلمين حليمة

_ عمالي أمال

_ علال آمنة

إشراف الأستاذ:

طيبي الطيب

السنة الجامعية : 2015 -2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا المصطفى محمد الأمين صلى الله عليه وسلم.

نحمد الله العلي العظيم الذي شاء أنّ أنهينا هذا العمل المتواضع.

ويسعدنا أن نتقدم باسمى معاني الشكر والعرفان إلى أستاذنا طيبي الطيب الذي أنار لنا. طريق بحثنا وأكرمنا بمعلوماته القيمة ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه الثمينة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى ياسين رئيس مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكل من ساعدنا وأسندنا في انجاز عملنا هذا ولو بكلمة تشجيع.

إلى كل من علمنا حرفا منذ بداية مشوارنا التعليمي.

إلى كل هؤلاء تحية تعظيم وإجلال.

وشكرا

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة إلى شفيع الأمة

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى معنى الحب والحنان، إلى سر الوجود وبسمة الحياة، إلى من أفرح لرؤيتها

في كل حين أمي الغالية.

إلى من كان قدوتي في هذه الحياة، إلى من علمني العطاء بدون مقابل

إلى أبي العزيز.

إلى كل عائلتي وأخوتي: حنان، سميحة، سعاد، شيماء، نصر الدين، المداني.

إلى براعم الياسمين: رفيق، محمد، شرف الدين، عبد الصمد، مريم.

إلى رفيقات دربي وحبيبات عمري: فضيلة، سعاد، وفاء، حليمة، ليندة.

إلى كل من علموني حروف وكلمات من درر، إلى المعلمين الذين درسوني

منذ التعليم الابتدائي وصولا إلى أساتذتي بالجامعة.

إلى كل من أحبهم وأعرفهم أهدي هذا العمل المتواضع.

أمال

إلى كل من تعلق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه

إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن حنينا وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا.

إلى أبي الفاضل الشامخ المكارم والراسخ الفضائل الحريص عليا رؤوف بي رحيم، سندي المتين والأنيس المعين.

إلى دفئ البيت وسعادته أخوتي إخواني: عادل، ناصر، عبد الحفيظ، نعيمة، جهيدة، زوليخة، حبيبة.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها صديقاتي: مريم، شهرة.

أمينة

كشاعر بلا بحر ولا قافية.

ودون مبالغات ولا مجاملات.

إلى من تسري تحت قدميها أنهار الجنان أمي.

إلى نجم ساطع في سماء حياتي.

إلى من أشرق لي شمس الحرية.

فكان القمر المنير أبي.

إلى اسم هو من خير الأسماء ومن أحب المسميات إلى شقيقي الباران: حسان، مصطفى.

إلى من احترق بقربهن كل حجاب حتى سمعنا حديث نفسي ودبيب مناي أخواتي: نعيمة، زينب، اسمهان، منية، الهام.

إلى عهد الود وحبل الوصال الصداقة، توأم الروح: سامية، أمال، فضيلة، نجوى،

إلى وجوه باسمة: زوجة أخي لحميدي سعيدة، وأزواج أخواتي: أحمد قرين، بوعلي علي، عمالي سليمان.

إلى من جمعني بهم المشوار الدراسي.

إلى كتاكيت العائلة: هبة الله، لؤي، إياد، محمد، معتز بالله، والدلوعة رنا.

إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

حليمة

أهدي عملي هذا إلى كل من يحمل حبا لخالقه ورسوله محمد "صلى الله عيه وسلم".

إلى من قال فيهما الرحمن "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما".

إلى منبع الدفئ والحنان، إلى من وضع الخالق الجنة تحت أقدامها فلم تكفي أمي ثم أمي ثم "أمي الغالية" أطال الله في عمرها.

إلى من أطفأ شمعته لينير دربي، إلى من وفى ولا يزل يوفي بواجبات الأبوة "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى من قاسموني براءة الطفولة الذين لا أرضى عنهم بديل لا بكثير ولا بقليل وكانوا شموعا تثير حياتي إخوتي: نوال، فطيمة، كريمة، عيسى، السعيد، وإبنة خالتي نورة.

إلى بركة البيت جدي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من جمعني بهم القدر وعرفتهم وقضيت معهم أحلى الأيام: أمال، حليمة، وفاء، سعاد، خديجة.

إلى من سعدت برفقتهم طيلة الحياة الدراسية فعرفتهم إخوانا وفارقتهم أحبة.

إلى من عرفتني بهم هذه المدينة المضيافة..... أهدي ثمرة جهدي هذه.

فضيلة

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتـــويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ_هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
مدخل الفصل	6
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها	7
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها	10
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها	18
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثاني: مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: الإطار التنظيمي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
مدخل الفصل	27
المبحث الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الثاني: وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
المبحث الثاني: صيغ التمويل في ENSEJ و ENGEM	41

المطلب الأول: صيغ التمويل في ENSEJ	41
المطلب الثاني: صيغ التمويل في ANGEM	45
خلاصة الفصل	49
الخاتمة	51
قائمة المراجع	

قائمة الجداول والأشكال

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل	15
02	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	16
03	أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2011-2012.	17
04	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عام 2012)	28
05	حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	29
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2012)	30
07	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات	31
08	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة الأجراء	32
09	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	33
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات	34
11	حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهة الشمال	35
12	حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهة الهضاب العليا	36
13	حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهة الجنوب والجنوب الكبير	37

14	توزيع المشاريع المعمولة حسب قطاع ANSEJ النشاط (إلى غاية 2012/12/31)	38
15	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس ANSEJ وقطاع النشاط (إلى غاية2012/12/31)	39
16	القروض الممنوحة حسب نوع التمويل ANGEM المحققة(إلى غاية 2012/12/31)	40
17	القروض الممنوحة حسب الجنس (إلى ANGEM غاية 2012/12/31)	40
18	القروض الممنوحة حسب قطاعات ANGEM النشاط(إلى غاية 2012/12/31)	41
19	جدول مختصر لأنماط التمويل	47

قائمـــــة الأشكـــــــال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عام 2012)	29
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات 2012	34
03	أهم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات 2012	34

تعتمد العديد من البرامج الحكومية والسياسات الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة حقيقية وفعالة لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مشكلة البطالة المتنامية، وذلك عن طريق خلق مناصب العمل التي يرتقب تزايدها من سنة إلى أخرى، بل هي استثمار حقيقي في الطاقات الشبابية.

وفي الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا وتناميا متسارعين نظرا للاهتمامات الحكومية من جهة، ونظرا للخصائص التي تتميز بها وتجعلها تحظى بإقبال الشباب البطال عليها من جهة أخرى، وبالنظر إلى كل الخصائص والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من وراء تفعيل دور هذه المؤسسات ، فإن العديد من المسائل المتعلقة بفعالية الأداء تبقى مبهمة وتحتاج إلى تسليط الضوء عليها، والكشف عن المعوقات الحقيقية التي تواجهها، خاصة فيما يرتبط بضرورة إشراك هذه المؤسسات وبشكل فعال إلى تنويع سلة التصدير وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وقبل ذلك المساهمة الفعالة في تنمية وتنويع الإنتاج المحلي الخام.

مما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم صيغ التمويل المستخدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما أهم الصعوبات التي تواجهها؟

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهم المفاهيم والخصائص الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2- ما هي أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- فيما تكمن الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل؟

4- ما هي أهم خصائص التجربة العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات، والتي هي على النحو الآتي:

- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة طرق في تمويل رأس المال للبقاء والاستمرار.
- يعتبر ضعف القدرة على التمويل الذاتي من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر الوكالتين ANSEG و ANGEM من أهم مصادر تمويل المؤسسات ص م في الجزائر.

أهمية البحث:

1- المكانة التي تحتلها المؤسسات ص م في إطار السياسات الاقتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء.

2- يعتبر موضوع طرق تمويل المؤسسات ص م أحد المواضيع الحديثة التي حظيت مؤخرا باهتمام الباحثين الاقتصاديين، ولعل هذا الاهتمام يساهم في زيادة وتيرة النمو لترقية هذا النوع من المؤسسات.

أهداف البحث:

1- تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي.

2- التعرف على المشاكل التي تصاحب طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** التمويل الخاص بالوكالتين ANSEJ و ANGEM.
- **الحدود الجغرافية:** ولاية المسيلة.
- **الحدود الزمانية:**

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

- الأهمية التي يحتلها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد للسلطة العمومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات التي تشهدها العديد من الدول النامية وخاصة الجزائر.
- معرفة أهم طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة المشاكل التي تواجهها.

المنهج المستخدم في البحث:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا هذا بالمزج بين مناهج البحث المعتمدة في البحوث العلمية من المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة هذه الظاهرة، وأسلوب دراسة حالة وهذا بالاستعانة بالوكالتين ANSEJو ANGEM.

الدراسات السابقة:

- برجي شهرزاد مذكرة ماجستير بعنوان إشكالية استغلال مصادر تمويل م ص م، جامعة تلمسان، 2011، عالج فيها الباحثة المصادر المستخدمة في عملية تمويل م ص م وكذا المشاكل التي تتعرض لها هذه المؤسسات.

- قشيدة صوراية مذكرة ماجستير بعنوان تمويل م ص م في الجزائر، جامعة الجزائر، حيث قدم الباحثة عملا مفصلا حول م ص م وتكلم على أهم طرق التمويل المتاحة أمام هذه المؤسسات.

هيكل الدراسة:

من أجل دراسة موضوع تقييم صيغ التمويل المستخدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قسمنا دراستنا إلى: مقدمة، فصلين، وخاتمة، هي كالتالي:

- **الفصل الأول:** بعنوان الإطار النظري لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها، أما المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

- **الفصل الثاني:** سنتطرق إلى دراسة حالة الوكالتين ANSEJ وANGEM (ولاية المسيلة)، وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني: صيغ التمويل في ANSEJ وANGEM (ولاية المسيلة)

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وأن تلعب دورا رائدا في عملية التنمية، وذلك من خلال رفع قدراتها الإنتاجية والاندماج في الصيغ الاقتصادي العالمي، إلا أنها تواجه عدة مشاكل تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور، ومن هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها وخصائصها، وأهميتها بالإضافة إلى المشاكل التي تعترضها ومختلف صيغ تمويلها والآليات لدعم ترقيتها.

ولغرض ذلك سنتناول في هذا الفصل كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقسيم الفصل الأول إلى المباحث الثلاثة التالية:

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها.
2- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها.
3- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها

لقد شكل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز المفاهيم لهذه المؤسسات إضافة إلى الخصائص التي تميزها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو صغيرة ومتوسطة صناعية كل وحدة إنتاجية للسلع أو الخدمات التي لها تسيير مستقل وعدد عمالها يكون مابين 8 و 300 يد عاملة دائمة.[1]

كما تعرف أيضا:

المؤسسات المتوسطة أو صغيرة الحجم هي مؤسسة وجدت بفعل المبادرات الفردية أو الجماعية بهدف تحقيق عوائد وأرباح مجزية من خلال تقديم سلع وخدمات مفيدة للمجتمع.[2]

كما تعرفها الو.م.أ بأنها:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على المجال الذي تنشط فيهّ، ولقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار قيمة المبيعات ومعيار العملة.

كما تعرف أيضا:

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

- ✓ مؤسسات مصغرة: وهي التي تشغل أقل من 10 عمال، كما يبلغ حجم أصولها أقل من 100 ألف دولار وأن لا يتجاوز حجم المبيعات السنوية 100 ألف دولار.
- ✓ المؤسسات الصغيرة: وهي التي تشغل أقل من 50 عامل ولا يتعدى كل من حجم الأصول وحجم المبيعات السنوية عن3 ملايين دولار.

---

[1]– قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص23.

2– برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص15

✓ المؤسسات المتوسطة: يبلغ عدد العمال فيها أقل من 300عامل، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار.[1]

وفي الأخير يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالآتي:

هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية، الاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.[2]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ومن بين هذه الخصائص ما يلي: [3]

1)صغر حجم رأس المال نسبيا نظرا لصغر حجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة، ولأنها لا تحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطها ولانخفاض احتياجاتها من البنية الأساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايتها ؛

2)قدرتها على اتخاذ القرار السريع والمناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ؛

3)ارتفاع قدرتها على الإبداع وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الإبداعات الذاتية في مشروعاتهم، بالإضافة إلى ذلك فإنها تشجع عمالها على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء، وتجارب الآخرين ؛

4)صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، وأن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي ؛

5)سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ؛

---

[1]– فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص ص9– 13 .

[2]– خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص16.

[3]– وفاء دويس، دور المؤسسات الصغير والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماستر أكاديمي، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص ص8، 9.

6)دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلال تخفيض كلفة الإنتاج ؛

7)بساطة الهيكل التنظيمي، حيث تدار المؤسسة من قبل صاحبها والعلاقة بين وظائف المؤسسة أقل رسمي ؛

8)استعمال تكنولوجيا بسيطة أي لا تحتاج تكنولوجيا معقدة وبالتالي لا تحتاج إلى عمال ذوي خبرة عالية لتسييرها ؛

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف أنواعها مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لمالها أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي، ناهيك عن دورها في مجال محاربة البطالة، لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة، وعلية سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهذه المعايير يمكن أن نجمعها في: طبيعة هذه المؤسسات، أسلوب تنظيم العمل، طبيعة المنتجات التكاملية.

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

وهو الهيئة الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظيم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي تحكم سير نشاطها.

1-1-المؤسسات الفردية:

هي تلك المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، ولها مزايا أهمها: [1]

- ✓ السهولة في التنظيم والإنشاء.
- ✓ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعه على العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- ✓ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

[1]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص ص26- 27.

1-2-الشركات:

وتعرف الشركة بأنها المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة، وتنقسم الشركات إلى:

- ✓ شركات الأشخاص: كشركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات التوصية بالأسهم.
- ✓ شركات الأموال: كشركات المساهمة.

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:

2-1-المؤسسات العائلية:

تمارس المؤسسات العائلية نشاطها داخل المنازل أو قريبا منه في المدن والقرى، وهي تشبه مؤسسات الأكواخ المنتشرة في الدول الآسيوية التي يمارسها أفراد الأسرة، وتعتبر أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان، حيث تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية، وتعتمد المؤسسات العائلية على العمل اليدوي لأنها بدائية وتمويلها محدود.[1]

2-2-المؤسسات الحرفية:

يشبه هذا النوع من المؤسسات النوع السابق حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية، وتنتج منتوجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع معين ترتبط معه في شكل تعاقدي، كما يمكن لهذه المؤسسات الاعتماد على العمل الأجير وهو ما يميزها عن النوع الأول، إضافة إلى أن

[1]- شعيب أشتي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2008،2007، ص ص12 ،13.

مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.[1]

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل:

نجد من هذا التصنيف نوعين من المؤسسات: [2]

3-1-المؤسسات غير المصنعة:

تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق.

حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته الاقتصادية.

أما الإنتاج الحرفي الذاتي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاطا يدويا يصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

3-2- المؤسسات المصنعة:

وهي المؤسسات ذات الطابع الصناعي، ومنها مؤسسات الصناعة الثقيلة كالحديد والصلب، والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومهارات عالية لنشاطها ومنها مؤسسات الصناعات التحويلية الخفيفة، أي الغذائية.

4. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الأصناف التالية: [3]

4-1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

---

[1]- ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA، وكالة بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، 2005، ص51.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغير والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص14.

[3]- شعيب أشتي، مرجع سابق، ص ص20- 21.

4-2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات البلاستيكية، صناعة مواد البناء المحاجر والمناجم، وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة.

4-3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة احتياجها إلى الآلات والمعادن التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كالإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في بعض البلدان المصنعة.

أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وتجمع بعض التجهيزات والآلات انطلاقا من قطع غيار أغلبها مستوردة كتركيب الآلات الكهرومنزلية وأجهزة التلفاز مثلا.

5. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الملكية:

وتصنف على هذا الأساس إلى ما يلي: [1]

5-1- المؤسسات العامة:

وهي المؤسسات التي يكون مجموع رأس مالها مملوك للدولة، ولا يشارك فيه رأس المال الخاص، وقد ظهرت هذه المؤسسات في الدول الاشتراكية، وكان لها نصيب كبير في الجزائر.

5-2- المؤسسات الخاصة:

وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة من الأفراد كشركات الأموال، وشركات الأشخاص، تهدف أساسا إلى تحقيق الربح.

[1]- بلحوت عفاف، طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ولاية المسيلة)، رسالة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014- 2015، ص16.

5-3- المؤسسات المختلطة:

يجمع هذا النوع من المؤسسات بين الاعتبار الشخصي والمالي، ونموذج هذه المؤسسات هو الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

5-4-التعاونيات:

فالمؤسسات التعاونية يمكن أن تكون مؤسسات إنتاجية، أو مؤسسات استهلاكية، أو مؤسسات الإسكان، أو لتنظيم استخدام جهود العمال المنظمين إليها والدفاع عن مصالحهم.

وهي تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات بأقل تكلفة، وتتميز عن المؤسسات العامة والخاصة.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق نتائج ايجابية لا بأس بها ملفتة للانتباه في مجال ترقية النشاط الاقتصادي وإنعاشه في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك على المستويين الكلي والجزئي، من خلال إبراز مساهمتها في عملية التشغيل، وفي الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ومساهمتها في الصادرات.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب شغل: [1]

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 1848117 عاملا في الجزائر أي ما نسبته 58,95 %من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى ممثلة في الجدول التالي:

[1]- سليمان ناصر، عواطف محسن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي حول: تقييم الاستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، المسيلة، الجزائر، 2014، ص8.

الجدول رقم(1): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

طبيعة المؤسسات		2008	النسبة %	2009	النسبة%	2010	النسبة %	2011	النسبة%	
المؤسسات الخاصة	أجراء	841060	54,61	908046	958515	58,96	1017374	58,99	1089647	
	أرباب المؤسسات	392013	25,45	586903	618515	38,05	658737	38,20	711275	
المؤسسات العمومية		52786	3,43	51635	3,34	48656	2,99	48086	2,79	47375
المجموع		1285856	100	1546584	100	1625686	100	1724197	100	

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات لسنوات: 2008-2009-2010-2011-2012.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

إن الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمات الأربع قطاعات الاقتصادية في البلاد: وهي قطاع[1] المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84,77% من الناتج الداخلي الخام، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2007 حتى2011 بالنسبة للناتج خارج المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص9.

الجدول رقم (2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

الطابع القانوني	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
نسبة القطاع العام في الداخلي الخام	749,86	19,2	760,92	17,55	816,80	16,41	827,53	15,02	923,34	15,23
نسبة القطاع الخاص الناتج الداخلي الخام	3153,77	80,8	3574,07	82,45	4162,02	83,59	4681,68	84,98	5137,46	84,77
المجموع	3903,63	100	4334,99	100	4978,82	100	5509,21	100	60,0.8	100

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص43.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات: [1]

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97,04% سنة2012 من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة بـ2,96% من القيمة الإجمالية للصادرات، أي بقيمة 2,18 مليار دولار أمريكي، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر.

الجدول الموالي يمثل مجموعة من المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، والتي تتكون أساسا من:

- ✓ منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة2,24 % من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1,66 مليار دولار أمريكي.
- ✓ السلع الغذائية بنسبة 0,42% أي بقيمة تقدر ب313 مليون دولار أمريكي.
- ✓ سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0,04%، 0,02%.

[1]– سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص10.

الجدول رقم(3): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2011-2012.

مجموع المنتوجات	2011		2012	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت	836,01	40,54	909,17	41,57
النشادر المنزوعة الماء	371,73	18,03	481,21	22,00
سكر الشمندر	265,23	12,86	207,97	9,51
فوسفات الكالسيوم	128,34	6,22	152,88	6,99
الكحول غير الحلقية	41,75	2,02	03,1	2,24
الهيدروجين والغازات النادرة	39,14	1,90	36,04	1,65
المياه بما فيها المعدنية	25,72	1,25	31,13	1,42
التمور	23,37	1,13	24,71	1,13
جلود مدبوغة	20,33	0,99	14,87	0,68
الزنك على الشكل الخام	19,05	0,92	14,85	0,68
المجموع	1771	85,87	1922	87,88

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص49.

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

يشكل التمويل محور انشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما في الاقتصاديات الناشئة حيث تواجه فيها هذه المؤسسات مشكل عدم كفاية الموارد المالية، وعلى الرغم من تعدد مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مشكل التمويل يعتبر أكثر إلحاحا وهذا قد يرجع لتزايد نمو المؤسسات بشكل سريع وفي العموم لتمويل هذا النوع من المؤسسات وجب علينا التعرف عن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدد من مصادر الأموال التي تتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتمد هذه المصادر على أسلوب استخدام الأموال ويمكن تصنيف مصادر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صنفين هما: المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

1. المصادر الداخلية:

وتتمثل فيما يلي:

1-1-الإدخارات الشخصية:

عند بداية تكوين المؤسسة وفي مرحلة انطلاقها يعتمد صاحبها على مدخراته الشخصية قبل أن يلجأ إلى التمويل الخارجي، لأنه لا يريد أن يخاطر بأموال الغير خاصة في المرحلة الأولى من حياة المؤسسة وكذلك لعدم رغبته لمشاركة الغير له في امتلاك أصول المؤسسة وإدارة العمل والسيطرة حتى ولو خاطر إلى التمويل الخارجي، فإن المستثمرين يجمحون على التمويل والاستثمار في هذه المؤسسة في ظل غياب أو نقص الضمانات الكافية والمخاطر المرتفعة التي تحيط بها.

1-2-الشركاء والمساهمون في الشركة:

يمكن الحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء أو عن طريق تمويل المشروع إلى شركة وإصدار الأسهم ،عن طريق المشاركة يمكن توفير مبالغ أكبر، إما عن طريق الشركاء أو الاقتراض، بسبب مساهمة المشاركين في ضمان

المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير أما في حالة الشركات فإن المبالغ تكون متاحة للعمل عن طريق العديد من المستثمرين، بسبب محدودية مسؤولية حملة أسهم الشركة وبسبب استمرارية وجود الشركة وإمكانية كل مساهم عن بيع أسهمه في أي وقت.[1]

1-3-الائتمان الإيجاري:

يعرف الائتمان الإيجاري بأنه كل عمليات الإيجار لسلع تجهيزية، أدوات إنتاج اشتريت لغرض الإيجار بواسطة مؤسسات تبقى مالكة لها عندما تمنح هذه العمليات بصرف النظر عن طبيعتها وللمستأجر إمكانية اكتساب كل أو جزء من السلع المؤجرة في مقابل سعر مناسب يأخذ في الحسبان الأقساط المدفوعة.[2]

1-4-الحسابات المدينة والمخزونات (المصادر غير مصرفية للاقتراض):

وتعتبر عنصرا مهما في التمويل والحصول على المواد اللازمة في ظل إحجام البنوك التجارية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانحصار دورها ويمكن أن نذكر منها ما يلي: [3]

- ✓ خصم الحسابات المدينة ويتم تقديمها ورهنها كضمان للحصول على القروض البنكية، حيث يمنح البنك قرض في مقابل هذه الحسابات المدينة، إلا أن مبلغه يكون أقل من قيمة هذه الحسابات وذلك للاحتياطات وعدم تحمل المخاطر.
- ✓ تمويل بضمان المخزون: تقدم المؤسسة مخزونها السلعي كضمان للبنك في مقابل منحها قرض، وفي حالة التأخير أو العجز عن تسديد القرض يقوم البنك ببيع هذا المخزون واسترجاع أمواله وذلك حسب الفترة المتفق عليها بين الطرفين.

1-5-الأرباح المحتجزة:

يمكن لصاحب المؤسسة الصغيرة تمويل عمليات التوسع ذاتيا، بواسطة ما يحتجزه من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات أو عن طريق

[1]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص 153، 154.

[2]- صالح صالحي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر في الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2004، ص457.

[3]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص156.

سحب الأموال المملوكة لصاحب المؤسسة أو للمؤسسة ذاتها والمستثمرة في شكل ودائع، أوراق مالية، عقارات واستثمارات داخل المشروع.

2. **المصادر الخارجية:**

2-1-الاقتراض من الأهل والأقارب:

إن قروض العائلة من أهم مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا شك أن التمويل أولا يكون بطلب الفرد من العائلة، إما بشكل مساهمة أو شكل من أشكال القرض ورغم ذلك إلا أن هذا التمويل له سلبيات.[1]

فعادة ما تظهر مشاكل في المعاملات المالية بين أفراد العائلة أو بين الأصدقاء، حيث يلجأ واحد منهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه في إنشاء مؤسسة ما، وكيف تتم هذه المشاركة مثلا على أساس الأمانة إلى حين، أو قروض مصحوبة بوعود مقطوعة لدفع عوائد عليها كلما تسير الأمر أو عند تحقيق أرباح أو دفع أرباح بصفة إلزامية كل فترة من الزمن، بغض النظر عن نتائج الأعمال، كما أنه قد يصاحب طلب القرض من العائلة أو الأصدقاء طلب المشاركة في إدارته أو ملكيته أو تشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء في المشروع، ما قد يمثل عبئا حقيقيا على المشروع خاصة على المسير الذي يصبح في موقف ضعيف عندما يقدم على اتخاذ القرارات ومثل هذا العبء يمكن أن يترجم في شكل تكلفة ضمنية للتمويل، وقد تتسبب في حالة زيادتها في فشل المشروع.[2]

2-2-التمويل عن طريق الشركات الكبيرة:

هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الاستثمار المربح فإن هناك بعض من الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير، لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها.

[1]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص94.

[2]- ليلى لولاشي، مرجع سابق، ص4،3.

2-3-شركات رأس المال المخاطر:

يعرف رأس المال على أنه شكل من أشكال الثروة المستخدمة لإنتاج ثروة أكبر للمشروع ويظهر رأس المال بعدة أشكال منها النقدية، المخزون والمصنع والمكائن والمعدات وغيرها.[1]

فيوضف رأس المال في ابتكار جديد أو توسع مؤسسة أو تأسيس مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وهذا هو مصدر الخطر)، وتكون هذه الصيغة في التمويل على شكل مشاركة بمعنى أن صاحب رأس المال يصبح شريكا في المؤسسة، وتتخصص شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات ذات الأنشطة الاستثمارية الواعدة الخطر، وعليه فإن الشركة تهتم بنوعين من المشروعات:

- ✓ المشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة.
- ✓ المشروعات القائمة التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية وتسويقية وإنتاجية وتكنولوجية وغيرها من المشاكل الأخرى.[2]

2-4-التمويل التأجيري:

إن التمويل التأجيري أو تأجير الأصول يتيح للمستثمر عدم شراء الأصول الثابتة بغرض استعمالها ولكن بإمكانه تأجيرها للاستفادة منها في العملية الإنتاجية، حيث يتيح للمؤسسة التي لا تملك إمكانيات مالية كبيرة، أو التي لا تستطيع الحصول على قروض من المؤسسات المالية استئجارها بهدف استعماله أو شراءه، وقد عرف هذا النشاط النمو في الدول الرأسمالية، وهذا التأجير يشمل أصغر الأشياء كالتجهيزات المكتبية، الآلات ووسائل النقل كالشاحنات، الطائرات، البواخر والعقارات.[3]

المطلب الثاني: مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل منها ما يعود إلى أصحاب المؤسسة المتعلقة بالتكاليف والضمانات، ومنها ما يعود إلى هيئات الاقتراض المتعلقة بالسياسة الائتمانية للبنوك (الربحية، السيولة، الأمان) لذا سنحاول التطرق إلى أهم المشاكل الأساسية التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغير، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2002، ص63.

[2]- شهرزاد برجي، مرجع سابق، ص96.

[3]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص160- 183.

1. مشاكل ناتجة عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية:

1-1-ضعف التمويل الذاتي:

أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعف القدرة على التمويل الذاتي، إذ تؤكد الإحصائيات أن رأس المال الذاتي لا يتجاوز نسبة20% و30% من حاجاتها التمويلية، ويعود ذلك إلى ضعف الادخارات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجياته التمويلية، ونظرا إلى اشتداد الحاجة إلى المال وذلك لتمويل التطور والنمو، وبما أن المؤسسات تفتقر إلى الشهرة والثقة المطلوبين للحصول على التمويل اللازم لأنشطتها فإنها تضطر للجوء إلى القروض البنكية ذات المخاطر المرتفعة.

1-2-فقدان البنوك للثقة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في الحصول على القروض البنكية نتيجة تراجع نتائجها وشيوع حالات الإخفاق وارتفاع معدلات الفوائد، مما اضطرت البنوك إلى قبض يدها على هذا النوع من المؤسسات، وذلك لعدة أسباب من بينها عدم كفاءة المؤسسات وسوء التحكم في بعض الجوانب الإدارية على رأسها الإدارة المالية والمحاسبية للمشاريع، بالإضافة إلى ضعف هوامشها وإيراداتها، وبالتالي ارتفاع نسبة المخاطر وعدم الاستمرارية لهذه المشاريع.

1-3-عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى مؤسسات مالية متخصصة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المشروعات، ويدفع ذلك أصحاب هذه المشروعات إلى المرابين للاقتراض منهم وبأسعار فائدة عالية أمام تعسر اللجوء إلى البنوك من جهة أخرى.

1-4-عدم القدرة على اللجوء إلى أسواق المال:

يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة فهو يضع المؤسسات أمام قطاع التمويل، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة العالية منها غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لأسباب منها:

- ✓ عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توفر الشروط لذلك.
- ✓ حتى وإن استجابت بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشروط القيد في البورصة خاصة المؤسسات المتخصصة في الابتكارات، فإن المستثمرين لا ينجذبون إلى هذه المؤسسات بسبب عدم استجابتها لمعايير الاستثمارات التقليدية (الأمان والسيولة)، وكذا المخاطر العالية التي تتعرض لها.
- ✓ القيود المفروضة على إسهام منشآت الأعمال الصغيرة في البرامج والمشروعات الاستثمارية الحكومية.
- ✓ تدخل الحكومة في تحديد الأسعار.
- ✓ القيود المفروضة على دخول السوق والمبالغ غير القانونية التي تدفع للحصول على تراخيص.[1]

2. مشاكل ناتجة عن سوء التسيير:

2-1-قلة المكائن والمعدات والآلات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

على الرغم من بعض الاستثناءات إلى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلات متنوعة في وفرة الموجودات (الأصول الثابتة) منها:

- ✓ ضعف القدرات الإنتاجية والتكنولوجية عموما وعدم المرونة في بعض خطوط الإنتاج.
- ✓ عدم توافر الآلات والمعدات الحديثة اللازمة لتطوير الإنتاج بما يتلاءم مع متطلبات الأسواق المحلية وأسواق التصدير خاصة بسبب رغبة أصحاب المنشآت بخفض النفقات الرأسمالية.[2]

[1]- محمد صالح الحناوي، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص95.

[2]- صالح الصالحي، مرجع سابق، ص179.

2-2-عدم الاهتمام بالتخطيط المالي:

يكتسي التخطيط أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه نتيجة المشاكل اليومية فإن العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة الأهمية الكافية، إلا في حالة مواجهة مشاكل حادة في نشاطها فعلى الأقل يجب أن تكون هناك خطة إجمالية متوسطة الأجل لمدة خمس سنوات.

2-3-الاعتماد على القروض في التمويل وتضخم الاستدانة:

يعد الاعتماد المتزايد على الديون في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأخطاء المالية الواجب تفاديها، فمن المعروف أن المقرضين يكونون على حذر شديد، وهو بصدد إقراض أموالهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع مخاطر الفشل فيها، وإذا ما تم الإقراض فإنه سيتم بمعدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطرة.

2-4-السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة:

يبدأ أصحاب المؤسسات الصغيرة العمل في المؤسسة بالاعتماد على مدخراتهم الشخصية ومدخرات أفراد الأسرة والأصدقاء، لهذا يكون حجم نشاطهم صغيرا بسبب عدم كفاية رأس المال، وبالتالي فإن الاعتماد هنا يكون كبيرا على إعادة استثمار الأرباح التي تولدها المؤسسة عند تمويل مراحل التوسع فيها، وعليه يجب عدم سحب الأرباح من المؤسسة وإذا سحب جزء من هذه الأرباح فيجب أن يكون ضئيلا حتى يتمكن من تمويل مراحل نموها خلال احتجاز الأرباح.[1]

[1]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص184، 186.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول، هو جزء بسيط تناولنا فيه التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يتعلق بها من جوانب أخرى، فهي تعتبر جد مهمة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه والذي تم تقديمه في هذا الجزء، كما عرفنا أن تلك المؤسسات لقيت اهتماما بالغا من طرف الدولة الجزائرية التي وجهت جميع الجهود وعملت على ترقية وتأهيل تلك المؤسسات.

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعرف العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية لذلك أولت لها اهتماما متزايدا بتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، والحد من مشكلة البطالة.

ولقد تعددت طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدما كانت تقتصر على التمويل البنكي ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى طريقتين من هذه الطرق ألا وهي التمويل عن طريق ANSEJ و ANGEM.

المبحث الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في ANSEJ و ANGEM (ولاية المسيلة)

المبحث الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. التعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عند نهاية سنة 2012، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات ص م 711832 مؤسسة، منها حوالي 60% أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـ 18,32% أو نشاطات حرفية بنسبة 22,58%. كما بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية 557 مؤسسة.

الجدول رقم (4): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عام 2012)

طبيعة م ص م	عدد المؤسسات	النسبة%
المؤسسات الخاصة		
أشخاص معنوية	420117	59,02
أشخاص طبيعية	130394	18,32
النشاطات الحرفية	160764	22,58
المجموع الجزئي1	**711275**	**99,92**
المؤسسات العمومية		
أشخاص معنوية	557	0,08
المجموع الجزئي2	**557**	**0,08**
المجموع	**711832**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أفريل 2013 ، ص09.

الشكل رقم (1): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عام 2012)

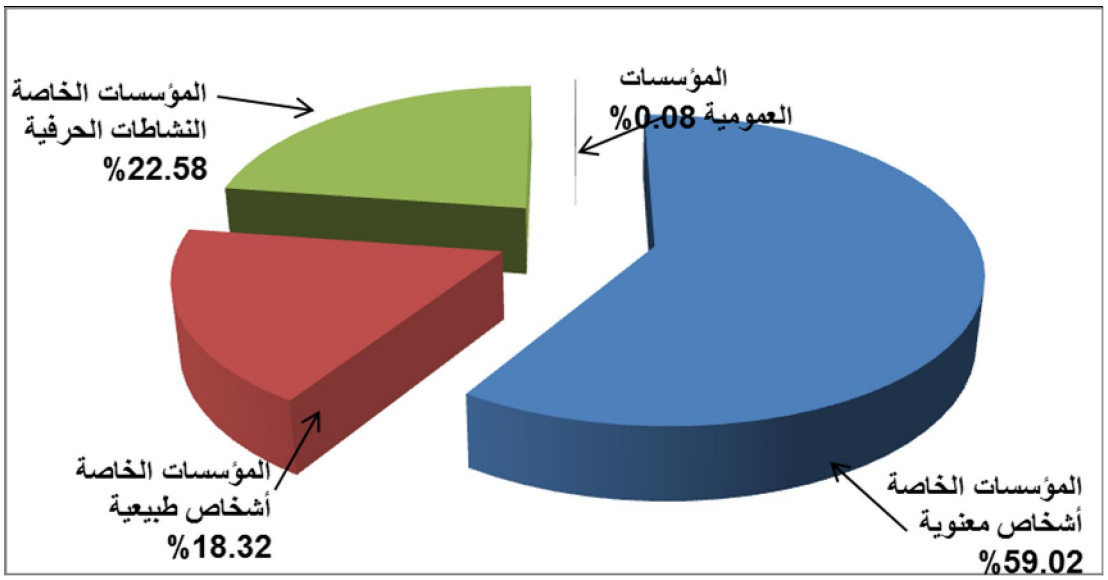

ب. إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال عام 2012، بلغ عدد م ص م حديثة النشأة 55144 م ص م، كما تم شطب خلال نفس الفترة 8482 م ص م خاصة، وإعادة تنشيط 5876 مؤسسة (الجدول رقم2). كما قدرت نسبة التطور مابين العامين (2012/2011) بـ 7,97% أي بمجموع 52523 م ص م.

الجدول رقم (5): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2011	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2012				2012
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة	
أشخاص معنوية	391761	30530	5876	8050	28356	420117
أشخاص طبيعية	120095	10622	-	323	10299	130394
نشاطات حرفية	146881	13992	-	109	13883	160764
عدد م ص م الخاصة	**658737**	**55144**	**5876**	**8482**	**52538**	**711275**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص10.

الجدول رقم (6): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2012)

طبيعة م ص م	عدد المؤسسات 2011	عدد المؤسسات 2012	التطور	
			العدد	النسبة المئوية (%)
1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة				
أشخاص معنوية	391761	420117	28356	7,24
أشخاص طبيعية	120095	130394	10299	8,58
النشاطات الحرفية	146881	160764	13883	9,45
المجموع الجزئي	**658737**	**711275**	**52538**	**7,98**
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية				
أشخاص معنوية	572	557	-15	2,62
المجموع الجزئي2	**572**	**557**	**-15**	**-2,62**
المجموع	**659309**	**711832**	**52523**	**7,97**
أشخاص معنوية (خاصة وعمومية)	**392333**	**420674**	**28341**	**7,22**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات، 2012، ص10.

1- تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ. معطيات عامة:

بلغ عدد مناصب الشغل لدى م ص م 1848117 فرد، عند نهاية عام 2012. يضم هذا العدد بالإضافة إلى الأجراء، أرباب م ص م الخاصة (أشخاص معنوية) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة والحرفين.

إن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات ص م تقدر بـ7,19% مقارنة بسنة 2011، حيث أن أجراء م ص م تطورت بنسبة 7,44% (الجدول رقم 7)

الجدول رقم (7): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

طبيعة م ص م	2011		2012		التطور%
	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	
م ص م الخاصة					
الأجراء	1017374	58,99	1089467	58,95	7,09
أرباب المؤسسات	658737	38,20	711275	38,49	7,98
المجموع الجزئي	**1676111**	**97,21**	**1800742**	**97,44**	**7,44**
م ص م العمومية	**48086**	**2,79**	**47375**	**2,56**	**-1,48**
المجموع	**1724197**	**100**	**1848117**	**100**	**7,19**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص13.

ب.حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الأجراء:

عام 2012، بلغ عدد المؤسسات المنشأة 28356 مؤسسة جديدة مقارنة بعام 2011، منها 96,03% مؤسسة مصغرة (عدد الأجراء بها لا يتعدى 09 أجراء). بينما المؤسسات المتوسطة التي تشغل أكثر من 50 أجير تبقى ضئيلة أي 136 مؤسسة منها 57 مؤسسة تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية. وعلى مستوى القطاع الصناعي تم تسجيل 3671 مؤسسة منها 3541 مؤسسة مصغرة و130 مؤسسة تشغل أكثر من 10 أجراء بما فيها 12 مؤسسة تشغل أكثر من 50 أجير.

الجدول رقم (8): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة الأجراء

مجموعات فروع النشاط	مؤسسة مصغرة خاصة (من 1ألى 9عامل)	مؤسسة مصغرة خاصة من 10ألى 49 عامل)	مؤسسة مصغرة خاصة (من50ألى250عام)	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الخدمات [1]	17892	354	63	17475
%	97,65	1,98	0,35	
البناء والأشغال العمومية	5915	498	57	6470
الصناعة [2]	**3541**	**118**	**12**	**3671**
%	96,46	3,21	0,33	
الفلاحة والصيد البحري	**260**	**11**	**0**	**271**
%	95,94	4,06	0,00	
خدمات ذات الصلة بالصناعة [3]	40	8	4	52
%	76,92	15,38	7,69	
المجموع	**27231**	**989**	**136**	**28356**
%	**96,03**	**3,49**	**0,48**	

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص14.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) بكثرة في قطاع الخدمات الذي يقارب النصف، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية.

[1] – الخدمات: النقل والمواصلات–التجارة –الفندقة والإطعام– خدمات للمؤسسات– خدمات للعائلات– مؤسسات مالية– أعمال عقارية– خدمات للمرافق الجماعية.

[2] – الصناعة: المناجم والمحاجر– الحديد والصلب– مواد البناء– كيمياء، بلاستيك– الصناعة الغذائية– صناعة النسيج– صناعة الجلد– صناعة الخشب والورق– صناعة مختلفة.

[3]– خدمات ذات الصلة بالصناعة: خدمات الأشغال البترولية– المياه والطاقة– المحروقات.

الجدول رقم (9): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

مجموع فروع النشاط	2011	%	2012	%	نسبة التطور(%)
الفلاحة والصيد البحري	4006	1,02	4277	1,02	6,76
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	1956	0,50	2052	0,49	4,91
البناء والأشغال العمومية	135752	34,65	142222	33,85	4,77
الصناعة التحويلية	63890	16,31	67517	16,07	5,68
الخدمات	186157	47,52	204049	48,57	9,61
المجموع	**391761**	**100**	**420117**	**100**	**7,24**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص15.

نلاحظ خلال هذه الفترة، أن نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاع الخدمات (9,61%)، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري (6,76).

لقد بلغ عدد م ص م الصناعية 67517 مؤسسة خلال سنة 2012 مقارنة ب63890 مؤسسة عام 2011، أي بتطور يقدر بـ 5,68%، بينما التطور الإجمالي للمؤسسات ص م الخاصة بلغ 7,24%.

تتوزع م ص م لقطاع الصناعة حسب الفروع كما يلي:

- **الصناعة الغذائية:** 20198 م ص م (29,92% من م ص م الصناعية) .
- **صناعة الخشب والورق:** 14510 م ص م (21,49% من م ص م الصناعية).
- **مواد البناء:** 8802 م ص م (13,04% من م ص م الصناعية).

فيما يخص حركية م ص م لسنة 2012، بلغ عدد المؤسسات المنشأة حديثا 30530 م ص م منها 3852 م ص م صناعية، في حين بلغ عدد المشطوبين 8050 م ص م منها 944 م ص م صناعية.

3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية

يتموقع إنشاء م ص م في الشمال، وبنسبة أقل في الهضاب العليا.

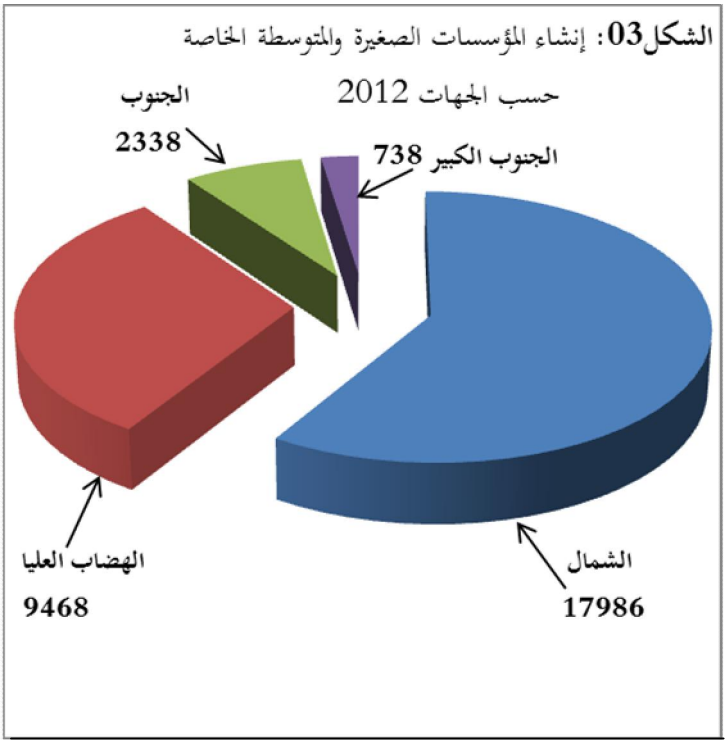

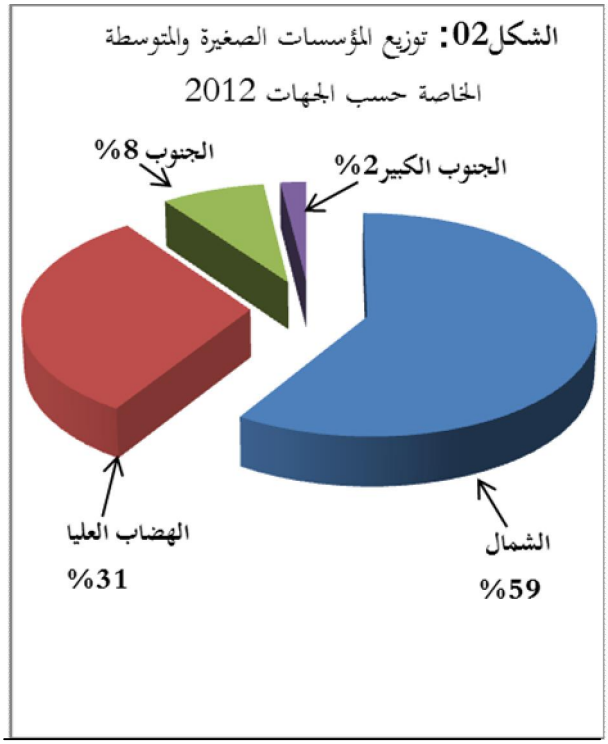

الجدول10: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

الجهات	2011	حركية عام 2012				2012
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
الشمال	232664	17986	5151	3486	16321	248985
الهضاب العليا	119146	9468	2056	1758	9170	128316
الجنوب	32216	2338	517	532	2353	34569
الجنوب الكبير	7735	738	326	100	512	8247
المجموع	**391761**	**30530**	**8050**	**5876**	**28356**	**420117**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص21.

الجدول11: حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهة الشمال

الولايات	2011	حركية عام 2012				2012
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
الوسط						
تيزي وزو	23109	1669	546	522	1645	24754
الجزائر	45636	2857	552	478	2783	48419
بومرداس	13787	1280	165	102	1217	15004
الشلف	9755	658	210	94	542	10297
البليدة	12938	1087	211	259	1135	14073
تيبازة	15672	1490	387	194	1297	16969
الشرق						
جيجل	6930	766	537	288	517	7447
سكيكدة	8760	623	228	78	473	9233
قسنطينة	12561	955	205	139	889	13450
عنابة	10041	615	118	132	629	10670
قالمة	4730	475	132	66	409	5139
الطارف	3591	370	130	97	337	3928
بجاية	17962	1588	443	267	1412	19374
الغرب						
مستغانم	6235	458	184	180	454	6689
وهران	18370	1569	601	354	1322	19692
معسكر	6274	575	267	38	346	6620
عين تيموشنت	4332	251	64	25	212	4544
عين الدفلة	6373	404	61	113	456	6829
غليزان	5608	296	110	60	246	5854
المجموع	**232664**	**17986**	**5151**	**3486**	**16321**	**248985**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص22.

الجدول12: حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهة الهضاب العليا

الولايات	2011	حركية عام 2012				2012
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
تبسة	5805	253	13	59	299	6104
أم البواقي	4299	366	112	70	324	4623
خنشلة	4990	233	91	65	207	5197
باتنة	9866	819	143	137	813	10676
سطيف	17154	1642	425	359	1576	18730
برج بو عريريج	8157	794	39	145	900	9057
مسيلة	7945	551	63	136	624	8569
الجلفة	5959	482	36	72	518	6477
ميلة	7017	583	43	54	594	7611
تلمسان	8056	690	125	128	693	8749
سيدي بلعباس	6756	550	69	59	540	7296
تسمسيلت	2108	143	244	24	-77	2031
تيارت	5926	298	57	58	299	6225
سعيدة	2279	173	50	62	185	2464
البيض	2149	101	27	9	83	2232
بويرة	8071	749	43	89	795	8866
سوق أهراس	4197	215	107	44	152	4349
مدية	6214	626	208	120	538	6752
النعامة	2198	200	161	68	107	2305
المجموع	**119146**	**9468**	**2056**	**1758**	**9170**	**128316**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص23.

الجدول13: حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهة الجنوب والجنوب الكبير

الولايات	2011	حركية عام 2012				2012
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
1. جهة الجنوب						
بسكرة	5230	361	50	70	381	5611
الوادي	4708	478	81	85	482	5190
ورقلة	6549	528	98	48	478	7027
غرداية	6782	403	183	184	404	7186
بشار	5035	251	17	72	306	5341
الأغواط	3912	317	88	73	302	4214
المجموع الجزئي	**32216**	**2338**	**517**	**532**	**2353**	**34569**
2. جهة الجنوب الكبير						
إليزي	1298	102	40	6	68	1366
تمنراست	2136	177	64	43	156	2292
تندوف	1253	128	10	22	140	1393
أدرار	3048	331	212	29	148	3196
المجموع الجزئي	**7735**	**738**	**326**	**100**	**512**	**8247**
المجموع	**39951**	**3076**	**843**	**632**	**2865**	**42816**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص24.

المطلب الثاني: وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معطيات متعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الجدول14: ANSEJ. توزيع المشاريع المعمولة حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2012/12/31)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (دج)
الخدمات	73221	179758	210328527568
نقل المسافرين	17066	40207	41304490843
الصناعة التقليدية	30977	96638	73601576467
نقل البضائع	52870	90647	136078567624
الزراعة	24812	62230	71318568083
الصناعة	11513	37910	47003634058
البناء والأشغال العمومية	17401	57759	62369492423
الأعمال الحرة	5043	11966	8304301446
الصيانة	4713	12325	9171606789
الصيد	750	3749	4685203788
الري	464	1863	2795211906
نقل التبريد	10317	19503	24779329998
المجموع	**249147**	**614555**	**691740510995**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص40.

الجدول15: ANSEJ. توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط (إلى غاية2012/12/31)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	المعدل النسوي%
الخدمات	73212	59960	13261	18
نقل المسافرين	17066	16604	462	3
الصناعة التقليدية	30977	25510	5467	18
نقل البضائع	52870	52187	683	1
الزراعة	24812	23642	1170	5
الصناعة	11513	9846	1667	14
البناء والأشغال العمومية	17401	16948	453	3
الأعمال الحرة	5043	2872	2171	43
الصيانة	4713	4600	113	2
الصيد	750	739	11	1
الري	464	443	21	5
نقل التبريد	10317	9993	324	3
المجموع	**249147**	**223344**	**25803**	**%10**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص41.

معطيات متعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM).

جدول16: ANGEM.القروض الممنوحة حسب نوع التمويل المحققة (إلى غاية 2012/12/31)

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	مناصب الشغل المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	423329	634994
التمويل الثلاثي بين الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والبنك وحامل المشروع	28279	42418
المجموع	**451608**	**677412**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص41.

الجدول17: ANGEM.القروض الممنوحة حسب الجنس (إلى غاية 2012/12/31)

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
النساء	273504	61
الرجال	178104	39
المجموع	**451608**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص41.

الجدول18: ANGEM.القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط

(إلى غاية 2012/12/31)

قطاعات النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة%	المبلغ المستأجر(دج)
الزراعة	76291	16,89	2983852354,77
الصناعة المصغرة جدا	157184	34,81	6032825712,26
البناء والأشغال العمومية	36658	8,12	1732835935,77
الخدمات	95256	21,08	4646022252,04
الصناعة التقليدية	86158	19,08	2922405084,03
التجارة	61	0,01	13044852,51
المجموع	**451608**	**100**	**18330986191,38**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص42.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في ENSEJ و ENGEM

المطلب الأول: صيغ التمويل في ENSEJ

1- إنشاء مؤسسة مصغرة -التمويل الثنائي-

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى1 **المستوى2**

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة الشخصية
حتى5000000دج	% 29	%71

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (مكالة انساج)	المساهمة الشخصية
من5000001دج إلى 10000000دج	%28	%72

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ،ص.03

3- الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ. في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5%من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب. في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات،

(المدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب)

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم للممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال،

(المدة (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب:
  - 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
  - 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
  - 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

4- إنشاء مؤسسة مصغرة -التمويل الثلاثي-

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

5- الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

المستوى1 **المستوى2**

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى5000000دج	%29	%1	%70

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من5000001دج إلى10000000دج	28%	%2	%70

المصدر: وثائق الوكالة والوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ ص05.

6- تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـ100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

7- الإعانات المالية:

تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاث قروض إضافية:

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة =500000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500000 دج.

- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

8- الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ. في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب. في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات، **(لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب)**.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال، **(لمدة** ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب:
  - 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
  - 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
  - 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في ANGEM

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

1- تعريف القرض المصغر:

هو سلفة صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة ويمنح حسب صيغ تتوافق مع احتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع أو لشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة.

2-الأهداف العامة:

- **محاربة البطالة والهشاشة** في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- **استقرار سكان الأرياف** في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- **تنمية روح المقاولة** عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول به
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

- مساعدة المستفيدين عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

3- جهاز القرض المصغر:

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات.

إن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت والمواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة، ويتكون من نمطين للتمويل:

- قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1000000 دج بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط.

وقد تصل مدة تسديده إلى 8 سنوات، مع تأجيل التسديد:

- لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي.
- سنة واحدة لدفع الفوائد.

- سلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100000 دج، قد تصل هذه الكلفة إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب.

وقد تصل مدة تسديد السلفة إلى 36 شهرا .

4- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفالة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع مساهمة شخصية نسبتها 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط، لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.

- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

5- صيغ التمويل:

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من السلفة الصغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100000 دج، وقد تصل هذه الكلفة إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز 100000 دج) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

الجدول رقم 19: جدول مختصر لأنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المقاولة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000دج	كال الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	_	%100	_
لا تتجاوز 25000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	_	%100	_
لا تتجاوز 1000000دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	5%من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	%1	%70	%29	20% من النسبة التجارية بقيمة المناطق

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،ص11.

6- تقييم صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بعد الحديث عن إشكالية التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وبعد الإشارة إلى أهم مصادر التمويل التي انتهجتها واعتمدتها الوزارة فإنه يمكننا تقييم تجربة الجزائر في هذا المجال:

إن إشكالية التمويل تحد من فرص وإمكانيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كونها مؤسسات تفتقر إلى سوق مالي وبالتالي هي تعتبر مؤسسات ضعيفة رأس المال مقارنة بمؤسسات كبرى أو بمثيلاتها في الدول النامية والدول المتقدمة، وهذا النقص في الرسملة الابتدائية له انعكاسات آنية يتمثل في ارتفاع عدد المؤسسات التي تفتقد لإمكانية التطور الطبيعي بسبب ضعف إمكانية حصولها على قروض مصرفية عند الإنشاء، وبالتالي كان لهذا السبب انعكاس لا يستهان به على أنماط تمويلها، الأمر الذي يدعها إلى الاستدانة قصيرة الأجل وحرمانها من فرص النمو على المدى المتوسط والبعيد، وهو ما يمثل اختلالا في الاقتصاد الجزائري، الذي يتميز بنسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير القادرة على التغلب على تحقيق معدلات نمو تسمح بالتغلب على العديد من المشكلات وهذا في الوقت الذي تكون فيه هذه المؤسسات مدعوة لأداء دور جوهري في الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية الحالية .

خلاصة:

مما تم التطرق إليه يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وجلب الاستثمار وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تتميز بقدرة هائلة فهي تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمـــــة العامـــــة:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج المتعلقة من جهة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما، ومن جهة أخرى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ودور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويلها. وسنقوم بعرضها على الشكل التالي:

من خلال تحليلنا لتعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر لنا بعض الغموض والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة كما لا يمكن تحديدها بدقة.

أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية، فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ووسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة ورفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة في دفع النمو الاقتصادي وتوفير مجالات العمل، وهذا راجع لتوسع نشاط هذه المؤسسات في جميع المشاريع، خاصة في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات.

لقد اعتمدنا في تحليلنا لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حالة ولاية "المسيلة" بصفة خاصة على المعطيات المقدمة من طرف ANSEJ وANGEM والبيانات والدراسات الإحصائية لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة النتائج نذكرها في الآتي:

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

- استعمال تكنولوجيا بسيطة أي لا تحتاج لتكنولوجيا معقدة وبالتالي لا تحتاج إلى عمال ذوي خبرة عالية لتسييرها.

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مجموعة من العراقيل التالية:

- نقص المعلومات المالية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صعوبات الإجراءات التنفيذية والإدارية للحصول على قبول للمشروع وتنفيذه.
- وجود ضمانات تعجيزية والتي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع، كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية.

التوصيات:

- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تحديات النمو.
- يجب المواصلة في عملية التأهيل فكما تم الاهتمام بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب الاهتمام بتأهيل محيطها.
- تطوير آليات التمويل بما يتماشى والتطورات الدولية.
- توفير آليات جديدة لمساندة المستثمرين الجدد، بالعمل برأس مال المخاطر، الذي يعتبر حديثة لتمويل المشاريع.

آفاق البحث:

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية بحثنا ودراسة مختلف الجوانب التي ترتبط بأشكال وأهمية ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظهر لنا جوانب وإشكاليات أخرى ظهر لنا جوانب وإشكاليات أخرى جديرة بالبحث نذكر بعض منها:

1. إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفكر الاقتصادي.
2. دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. دراسة جزئية للخصوصيات التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــع

أولا- الكتب:

1. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
2. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغير والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.
3. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006.
4. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغير، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2002.
5. محمد صالح الحناوي، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.

ثانيا- المذكرات:

1. برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
2. بلحوت عفاف، طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ولاية المسيلة)، رسالة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014- 2015.
3. شعيب أشتي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2008،2007.

4. فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
5. قشيدة صورایة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.
6. ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA، وكالة بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، 2005.
7. وفاء دويس، دور المؤسسات الصغير والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماستر أكاديمي، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

ثالثا- الملتقيات:

1. سليمان ناصر، عواطف محسن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي حول: تقييم الاستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، المسيلة، الجزائر، 2014.
2. صالح صالحي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر في الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2004.